

التقرير اليومي

2007/5/9

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

إختلافه تأثير الإتحاد الأوروبي من دولة الى دولة

معهد واتسون؛ 2007/5/4

إن تأثير الإتحاد الأوروبي على السياسات اخلية والحياة السياسية الداخلية والخارجية وتشكيلات الحكومات يختلف بشكل بارز بين دولة وأخرى عضو في الإتحاد، بحسب توماس ريس، رئيس قسم علم السياسة في جامعة برلين الحرة. "لقد وقع التأثير الأكبر على الدول الأعضاء الأحدث، كذلك التي في جنوب وشرق أوروبا"، قال ريس أثناء محاضرة أخيرة له في معهد واتسون.

ويمكن الرجوع الى "الأوروبية" بثلاث طرق مختلفة: دمج الهيكليات الحكومية، التأثير على الهوية الشعبية أو عقليات ومجموع قدرات الأشخاص في الدول الأعضاء، أو إتحاد كلا العاملين. وبدلاً من رؤية تحول تام في التغيير المحلي عبر أوروبا، فقد لوحظ بأن الدول الأعضاء التي لديها بنى تحتية مؤسسية وأنظمة حكومية وإقتصادية متشابهة، تتغير بطرق مشابهة.

أما أكثر مجال ركزت عليه الدراسة، فهو تأثير الإتحاد الأوروبي على السياسات اخلية للدول الأعضاء. فالإتحاد الأوروبي قد تترجم الى سياسات محلية بيئية وإجتماعية أكثر إحكاماً، كالجنس، في الدول الأعضاء الأحدث سناً في الإتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لتأثير الدمج الأوروبي على التغيير المؤسساتي، فقد عزز إنشاء الإتحاد الأوروبي الأقسام التنفيذية للدولة على حساب الأقسام البرلمانية، قال ريس. ولا يزال هناك نقاش كبير حول ما إذا كان تحول السلطة في بروكسل قد إنتهى في التسييس أو اللاتسييس على المستوى اخلية. وبما أن جيلاً كاملاً ينمو الآن يعرف العالم فقط مع وجود الإتحاد الأوروبي، فإن هوية أوروبية ثانوية تظهر بالإضافة الى الهوية الوطنية للمواطنين نتيجة ذلك. فغالباً ما يعتبر الأوروبيون هذه الهويات تكميلية بدلاً من أن تكون متناقضة.

كما أن مستويات الثقة لدى أفراد الشعب عموماً بين الدول الأعضاء تتزايد بشكل ضئيل. ففي حين لا يزال عامل عدم الثقة عامة لدى أوروبا الشرقية مرتفعاً، قال ريس، فإن دول أوروبا الغربية تتق ببعضها أكثر فأكثر. ويفسر ريس الإختلافات في التحول اخلية بمفهوم **Uploading** و **Downloading**. فالدول الأعضاء الأكبر حددت المعايير والنماذج الهيكلية للإتحاد الأوروبي، إذ قامت "بنقل" نموذجها الحكومي بحيث لن يتطلب "تحميله" للحكومات تغييراً كبيراً. فدول أوروبا الشرقية الأعضاء يمكنها فقط "إنزال" النماذج عندها والقيام بتغيير هيكلها الحكومية والإجتماعية وفقاً لذلك.

ومع ذلك، فإن كل بلد يبدأ ببنية أساس مختلفة، وبذلك فإن كل دولة تتعامل مع وقع تأثير الإتحاد الأوروبي بشكل مختلف. فالتغيير يحصل فقط عندما يكون هناك عدم تناسب بين النموذج الخاص بالدول وبين نموذج الإتحاد الأوروبي. وعلى كل حال، لا يعني ذلك بأن عدم التناسب سيكون معادلاً للتغيير نسبياً. فالبلدان غالباً ما تتطلع الى الدول المجاورة لها لتعثر على النموذج الأفضل للتغيير. ويمكن فهم التغيير بأنه متأثر بعلميتين مختلفتين، كإعادة توزيع الموارد بين المجموعات الإجتماعية والهيكليات الحكومية وكالتعلم الإجتماعي للنماذج والهويات الجديدة. إن هاتين العمليتين متميزتان أكاديمياً عند تحليلهما، لكنهما ليستا حصريتان بشكل متبادل في الحياة الواقعية.

هل سيضيع لبنان في لعبة خلط الأوراق الأميركية - السورية؟

بقلم ريك موران؛ أميركان ثينكر؛ 2007/5/4

قد يكون لقاء وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم - الإتصال الرفيع الأول بين سوريا والولايات المتحدة منذ أكثر من عامين - خطوة هامة على طريق علاقات أفضل بين البلدين. فعلى الأقل، يشير هذا اللقاء الى إستعداد من جانب إدارة بوش لإستكشاف طرق لحمل سوريا على وقف مساعدتها للمتطرفين العراقيين عن طريق تمرير المقاتلين العرب الى الساحة العراقية. وفي وقت سبق إجتماع مصر بقليل، ذكر ناطق عسكري أميركي بأن سوريا تحركت للتقليل من "تدفق المقاتلين العرب" عبر حدودها الى داخل العراق، وكان ذلك مستلزماً كشرط أولي لأي إتصال قد يحصل بين سوريا والولايات المتحدة. إلا أن المرء يتساءل ما الذي تغير؟ فسوريا كانت تقول بأنها قد إتخذت خطوات في السابق لإغلاق حدودها. أما الحقيقة بأننا "نقبل" الآن جدل سوريا في هذا الوقت، فقد يعني بأن إدارتنا قد وظفت آلية دبلوماسية لتبرير الإجتماع.

فالأشخاص المؤمنون بأن كل البشر تدفعهم الأنانية، يحتاجون بأن هذا هو الطريق الذي يسلكه العالم، وبأن العقبات والحواجز الإصطناعية الموجودة عبر الطريق للحديث مع العدو بحاجة لأن تُزال أحياناً باللجوء الى ذريعة إصطناعية. إن هذا الإجتماع بين سوريا والولايات المتحدة لا يحصل من فراغ، إنما يأتي في وقت حاسم بالنسبة للبنان، الذي يدخل الآن الشهر الخامس من التوقف التام للحركة السياسية فيه نتيجة محاولة المعارضة بقيادة حزب الله إسقاط حكومة رئيس الوزراء السنيورة المنتخبة.

أما المضاعفات الجانبية لذلك المجهود، فقد وصلت الى الأمم المتحدة، حيث سيتطرق مجلس الأمن الى لبنان ربما في وقت قريب يكون في الأسبوع المقبل. فالأمر موضع الخلاف هو: إن اللجوء الى الفصل السابع من دستور الأمم المتحدة يسمح للهيئة العالمية بفرض إرادتها بالقوة وبعقد المحكمة الدولية لمحكمة قتلة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. وقد أعاققت المعارضة، المدعومة سورياً، في لبنان إنشاء المحكمة عند كل منعطف، وآخرها في البرلمان عندما رفض رئيس المجلس النيابي نبيه بري، حليف حزب الله، عقد المجلس التشريعي، حتى، لدراسة الإجراءات التي تخول تعيين القضاة.

أما السبب فيسبب. فأعضاء رفيعي المستوى بحكومة الرئيس السوري بشار الأسد، وكذلك أفراداً من عائلته، كانوا متورطين مباشرة بجرمة قتل الحريري، هذا دون ذكر بعض عمليات القتل الأخرى ذات الدافع السياسي. ويعتقد بعض المراقبين بأن السبب الذي لأجله يقاوم الأسد بكل الوسائل لمنع المحكمة لأنه يراها، وبحق، تهديداً قاتلاً. فالرئيس السوري جزء من عصابة صغيرة من المسلمين العلويين الذين، مع قلة من الحلفاء السنة، حكموا سوريا لمدة 40 عاماً. فإذا ما كان سيتم محاكمة عدد من مستشاريه الأقرب ومن أفراد عائلته وإدانتهم، فإن ذلك قد يؤدي الى ضرب هذه العصابة من أساسها بالضربة القاضية وإلى سقوط الرئيس. وعلى الأقل، وسيجعل ذلك من سوريا، في أقل

تقدير، دولة منبوذة مع إمكانية حقيقية بفرض عقوبات دولية قاسية. ومع فقدان الإقتصاد السوري للإستقرار والثبات، بشكل خطير، فإن ذلك قد يؤدي الى كارثة على المستوى الشخصي بالنسبة للأسد.

ولذلك، فإنّ أصدقاء الأسد في لبنان قدموا له معروفاً بشلّهم المحكمة، وتأسيس مخيم احتجاج أمام مبنى الحكومة، الأمر الذي يخدم هدف وضع الضغوط على السنيورة في الوقت الذي يحدث ذلك توقفاً وهدواً تاماً وفعالاً في معظم النشاط الإقتصادي في قلب المدينة التجاري لبيروت. كما أنه رفع شيخ الحرب الأهلية- أمر لا يدعي أحد أنه يريد، لكنها تبدو شيئاً حتمياً في بعض الأوقات.

وقد رفض حسن نصرالله، قائد حزب الله، كل مجهود للتسوية من قبل الأكرتية. إذ يبدو أنّ ما سيرضي حسن نصر الله هو الإستسلام والإذعان الكامل من قبل السنيورة لمطالب المعارضة بخصوص التمثيل الوزاري (الأمر الذي سيؤدي، وبشكل مؤثر، الى قتل المحكمة). وهذا الأمر لا يمكن للسنيورة القيام به من دون إختيار إئتلافه.

والآن، ومع 6 أشهر من الشلل والجمود، تبدو سوريا والولايات المتحدة مستعدتان للمباشرة بمحادثات جديدة حول إستقرار العراق. أما المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة، فواضحة وصریحة نسبياً؛ هناك القليل من الأمور القيّمة التي يمكننا تقديمها لسوريا تعويضاً عن مساعدتها بذلك وضرب حالة العنف (في العراق). فسوريا تود بعمق أن تقوم الولايات المتحدة بوضع الضغوط على إسرائيل لإنجاز صفقة حول مرتفعات الجولان، وهي الأراضي السورية المحتلة من قبل إسرائيل منذ حرب 1967. وهذا لن يحدث مطلقاً- على الأقل طالما جورج بوش هو الرئيس. فهناك كثير من الإسرائيليين الذين لا يزالون أحياء ويتذكرون مراض المدفعية السورية على المرتفعات وهي تطلق نيرانها من دون تمييز أو تحذير على القرى الواقعة تحتها، وقتل المدنيين وإرهاب السكان. كما أنّ بوش لن يطالب، مطلقاً، أي زعيم إسرائيلي بالمخاطرة والعودة الى تلك الأيام وتسليم المرتفعات لسوريا مرة أخرى.

يمكننا تسهيل الأحداث بين سوريا وإسرائيل، إلا أنّ الأسد أوضح بأنّ القضايا التي تشمل الفلسطينيين يجب تسويتها أولاً قبل أن يكون هناك مفاوضات سلام رسمية. وبسبب الوضع المربك والعنيف والمتناقض في الأراضي المحتلة، فإنه لا يبدو أنه سيكون هناك، على الأرجح، تحرك باتجاه ذلك الهدف في وقت قريب.

إنّ التجارة والتنازلات التجارية ستكون أموراً مرحباً بها لكن لا يمكن التعويل كثيراً عليها. فسوريا لا تنتج الكثير من أي شيء يريده الغرب، في حين أنّ البلاد فقيرة جداً لكي تتحمل الكثير من أي شيء ينتجه الغرب.

وبشكل واقعي، وبخصوص الإغراء الآخر الوحيد الذي يهم سوريا والذي يمكننا تقديمه لها، فقد يشمل لبنان. لقد كان الدعم الأميركي لحكومة السنيورة ثابتاً وخالياً من التردد. إنّ التزامنا برؤية المحكمة تتأسس وتوزع العدالة كان إلزاماً كاملاً. وقد ألحنا على حلفائنا في المنطقة- خاصة السعوديين- لكي يلعبوا دوراً فاعلاً وإيجابياً في المحاولة لحل المأزق السياسي في لبنان، وهو أمر قام به الملك عبد الله بكفاءة عظيمة وهمّة لا تفتقر.

إذن، ما الذي يمكننا تقديمه لسوريا حول لبنان من دون أن نخون ثقتهم (اللبنانيين) الحقيقية بنا؟ لقد كان هذا السؤال مطروحاً في ذهن عدد من اللبنانيين بما أنّ عدة عوامل تلوح كأشياء محفزة لدفع السياسة الأميركية باتجاه صنع نوع من صفقة ما حول لبنان مع السوريين. أولاً، وقبل كل شيء، الوقت. فالإلتزام العسكري الأميركي بإحلال السلام في العراق هو الآن رهينة إنتخابات 2008 الرئاسية. فكلما إقتربت الإنتخابات، كلما كان من المرجح أن تجذب خطة الديمقراطيين لسحب الجنود المقاتلين دعماً أكثر فأكثر من الجمهوريين، مما يؤدي الى إنسلاخ عدد كافٍ من الداعمين المتقلبين لبوش القلقين بشأن فرص إعادة إنتخابهم هم بحيث أنّ أي فيتو من قبل الرئيس يمكن إبطاله. ولإستباق ذلك الإحتمال، فقد يكون هناك نوع من المساومة حول لبنان مع سوريا في الأفق. فسوريا لديها الكثير لتقدمه لواشنطن.

إنّ بعض المتمردين في العراق يتم توجيههم وتمويلهم من قبل الموالين لصدام حسين، والذين "يعملون بأمان في سوريا". فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كانت سوريا قد سلمت عدداً من أعضاء مكاتب صدام الأمنية الرفيعة المستوى. لكن يُعتقد أنه لا يزال يوجد

عدد أكبر بكثير من هؤلاء محتبئين يقومون بتمرير المال والسلاح لبعض المتمردين. وقد يكون من الممكن إقناع الأسد تسليم الباقين لقاء ثمن. ومع ضعف وعدم خبرة الجيش العراقي، فإن جهود الأسد على الحدود قد تنطق بالفرق بين النجاح والفشل في الوقت الذي تنتشر فيه إستراتيجية الزيادة في بغداد ومحافظة الأنبار الغربية.

ومع هذه العوامل وأخرى غيرها، ما الذي يمكن أن نقدمه للأسد حول لبنان بحيث يكون أساساً لنوع ما من الصفقة؟ الجواب، ليس كثيراً. ففي الولايات المتحدة كان الروس، "حلفاء سوريا"، يتذمرون قائلين بأن على لبنان أن يكون قادراً على التعامل مع مشاكله الخاصة وعدم التطلع دوماً نحو الأمم المتحدة لمساعدته على النجاة من مأزقه. ولكي نجلب الروس على متن السفينة، قد يكون من الضروري المساومة حول المحكمة بطريقة ما تكون صغيرة. إلا أن أية تغييرات رئيسية بشكل المحكمة، صلاحيتها، قوانين وأحكام الأدلة، أو حتى من قد تتهم، ستواجه بمعارضة قوية ونشطة من قبل فرنسا والولايات المتحدة.

ويبدو أن مسألة صنع صفقة مع الأسد حول المحكمة أمراً بعيد الاحتمال، حتى ولو كان ذلك سيساعد على تخفيض مستوى العنف في العراق. ونفس الأمر يسري على أية قضية أخرى يكن الأسد مستعداً للتعامل حولها بخصوص لبنان، بما في ذلك النفوذ المستقبلي لسوريا في ذلك البلد والقضايا الحدودية والإقتصادية. قد يكون هناك بعض المسائل الثانوية الصغيرة التي يمكننا الموافقة عليها— ربما الاعتراف بـ "المصلحة" السورية في لبنان. لكي أي شيء قد يوحي بإعادة تأسيس وترسيخ الهيمنة السورية على البلد الصغير ستكون فكرة لا مجال للقبول بها.

هذا ما آمله على كل حال، وهذا ما يتوقعه اللبنانيون. إلا أن عدداً من اللبنانيين يتذكرون ما يعتبرونه تخلياً عن بلدهم من قبل الولايات المتحدة أثناء إتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية، والذي تم التوقيع عليه في العام 1989. في ذلك الوقت، دعم وزير الخارجية، وبالكامل، الإتفاق رغم أنه شرع الإحتلال السوري والهيمنة على لبنان. وقد اعتبر كثيرون دعمنا حينها بمثابة بيع لهم. لكن هذا عالم مختلف، ولبنان مختلف. وبرغم حاجتنا لسوريا لكي تلعب دوراً بناءً في العراق، فإن ذلك لن يأت على حساب ديمقراطية لبنان أو الشعب اللبناني الذي يناضل لتخليص نفسه من نير عقود من الحرب الأهلية الدموية والإحتلال المذل.

يجب أن نجعل هذا الأمر واضحاً تماماً لسوريا الأسد وتحريره من أي مفهوم خاطئ بأننا سوف نبيع أصدقاءنا لأجل التوصل الى نوع من إتفاقية ما يمكن أن تؤثر إسمياً على الساحة العراقية، وأي شيء أقل من هذا سيكون بمثابة خيانة لقيمنا وللشعب اللبناني كذلك.

